

هذا اذا كان بعضهم اربعا الا في النفل والاقصع للجمعة اذا كان الامام قاريا وسبعا للصورة
المذكورة في السؤال فيها تفصيل وهو ان لا يثبت ان قصر ولا اقصع بعضهم في النفل المصعب للجمعة والركعت
فيلزم عدم اقامتها واذا اقصع من قصر في النفل العذر حتى يصح للجمعة قال البيهقي ولو جعلوا كلهم
للخضعة لم يجز للجمعة فلا اذا جعلها بعضهم لا يشرط ان يصحها ويران يجوزها في النفل الثاني
ما يصدق بالوجوب فانه اذا عرفها واحد من اثنين المستويين وجبت عليهم كما عرفت عندهم
لو طين في الجمعة وسعوا النفل بشرط ان يطلعوا بالجمعة ويغتنقوا مثل الذهاب اليهم على نفسهم ولا يهاجر
لنحو الذهاب اليهم وصلوة الجمعة معهم والاشوا وان اجزأتم صلاة الظهور واصلية الجمعة اذا نفل
بشرطها فلا يجوز ولا يجزئ والله سبحانه اعلم بالصواب **وسئل** عن قوله ولا يستخف
في الجمعة الا عند ما يهبط عليه في غير ما يثبت من الامام اذا لم يكن حائضا قبل دخول الصلاة
لا يمكن له ان يستخف احد من المأمومين لانه اذا رواه الامام بعد الحدث لم يثبت عليه العتق وذلك
فاجاب نعم الله به بقوله ان فيهما من كان منهم حوزة الاستخفاف في الصورة للملك
لانهم هلوا اشباعا من قبله بقبول حوائجه بان يسهل اشاحته بعد اذ لم يرض الظاهر في الجمعة وكذا
منع وانما نزل هذا التعليل لئلا يدخل في الجماعه بعد على بطلان صلاة الامام لا يثبت على هذا الجماعه
حيثما احذر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وانما قرئ بالامام الا انه على الاصل المحذور في قصور الراجح
صحة اذا الصلاة تختلف المحذور صححت حصوله للجمعة بشرطها او غيرها وترتب عليها سائر
احكام الجماعه كما عرفت وانما صححت جمعة في حضورها قبل خروج الامام لم يثبت على اختلافه اشبا
جمعة بعد اخرى ولا نفل الظاهر قبل فوجبه ولا يقتضي جسد لا يشاع استخلافه لما نزل في المانع
له وهو الخرج من ذلك المكان وهذا لا يلزم واحدهما على انما ذكره عنهم من الصلاة خلف المحذور
بترتيب عليها سائر احكام الجماعه في الجمعة بشرطها وبقية غيرها من الخواص في مسائلنا من احكام الجماعه
جوز الاستخلاف احد المأمومين الذي يثبت صلواتهم وحكمهم عنهم قبل خروج الامام وهذا هو حسننا
نقول بعد التفرقة اخذ في بيانهم وجهها فظاهره جعلها في قوله اوله لا يلزم على الاستخلاف
من المأموم والمأمومين ولا على نفسه بنفسه محذور ولا يشاع ذلك هنا وصححت بقاها
وسئل عن قوله شرط الجمعة الجماعة لا في الثانية فهو المأمومين ان يجمعهم
في ركعتي في الركعة الثانية فاجابوا بحضرة الركعة الاولى فقالوا ان يركعوا بالجمعة اوله ان
يغتنقوا باي من شرائط المأمومين فانما اذ لم ينفذ الا في الركعة فذكره من جملة ما قلتم بحرم الظاهر فكيف يصح

ظنهم

ظنهم في الثاني من الجمعة **فاجاب** بقوله الخواب عن هذه المسألة ينبغي ان يفهم
ان صاحب البيان نزل الخبر او كما عد واقفه انه لو اذكري امام المسبوقين الذي ينفق شخص ليس
منهم وصلى معهم ركعة وسئل اقله ان يجمعهم لانه والاستخفاف للجمعة فهو تابع الامام والامام
يستدبره لاستخفاف واعتمد ذلك جمع ممنون ونظر بعضهم من شرح الاشارة فيما وقع لبعضنا ان يراهم انه
في شرح الجمعة وفيها ما يفتضح خلاف ذلك لكن في هذا النظر نظرا في ظاهر كلام الاصحاب اشباع ذلك
ومن ثم جازت به في شرح العتاق فيجوز الاول لا اشكال في صورة السؤال الا في الاصل بل في
من المأمومين ونفها جمعة اذا ذكر معه ركعة الثانية لانهم اولى بذلك في صورة صاحب البيان
لان الجمعة صححت لكل من هو لا يركع بخلاف اولئك فاذا كان المفتردي ثم حصل للجمعة لانه تابع الامام
وامامه يستدبره لاستخفاف فكذا المفتردي بواحد من هؤلاء لانه تابع الامام وامامه يستدبره لاستخفاف
فان قلت خيرا من ذلك وجوب الاخذ بها بالامام قلت لسو ذلك لانه اما وجوب الاخذ بالامام
لا للبيعة بالثمن به فليعلم ان المفتردين واما هنا فانهم يفرقون بين من سئل بنفسه فاستوى الامام من غيره في
للدخول الاخذ من شرائطهم ويورد في التلخيص قولهم لو استخلف الامام مفتردا به في الثانية ام الخليفة ظهر الخلف
منه واذا ذكر في هذا الخليفة فانه جمعة والزكاة فانه القاضي حينئذ الخليفة المذكور كتمه امام بصره انما
الجمعة بوليها المتعبد مدركا لها واما المفتردي به فمفتردا كتمه حليف الامام صلاة الجمعة المأمو
فلهذا ادرك الجمعة وجهه الاستخفاف بحري على ترتيب صلاة الامام فكانت هي في حال المفتردي انه هو
هذا المسبوق لو اذكري بالخليفة بعد سلام القوم وادرك بعد ركعة ادركها الجمعة ايضا المأمو انما
للامام وان لونه هو الظاهر وكلم البيهقي في التلخيص صح بذلك منهم حيث قال وضدري انما يصلح المسبوق
الجمعة اذا ادرك الخليفة في الركعة الاولى فاما اذا ادرك في الثانية فلا يصلح للجمعة فانه اذ كان في حيز تمت
صلاة الامام انتهى فهذا اختياره في مخالفة كلام الاصحاب فيه نعم عرفت بانهم قالوا بان يدرك الجمعة
سواء ركعتي الاولى في صلاة الخليفة ام في الثانية التي هي بعد سلام القوم وكلام القاضي السابق فيهما ما عرفت
فاذا صح صلاة الجمعة المسبوق ادرك الخليفة بعد صلاة القوم نظر الى انه يراعي علم صلاة الامام التي
انقضت في الاولى ان تحصل للجمعة في مسائلنا صلاة القوم لم يفتضح كلامهم من نظر صلاة الامام
مع ما بينهم من شام الولاية من حيث العذر ونزاع وكانوا الرعي في حفظ وطلت صلاة واحد يطلت
صلاة الجميع ليقف العدد المستطرا في الجمعة الخرافة ايضا في كونه في صورة السؤال فيكون
منهم ويصل للجمعة وان لم يركعوا من شرائطهم اركاد ومن معه لانا وانما نزلنا في اشباع الاخذ في الخواب

حاله